

دلائل الإعجاز

يستمرُّ من حيثُ إنَّنا نقول : جاءني غلمانُ زيدٍ وهو فتجد الاستنكارَ ونُبوَّـ
الذِّفْـسُ مع أنْ لا لبسَ مثل الذي وجدناه . وإذا كان كذلك وجَبَ أن يكونَ السببُ غير
ذلك والذي يوجبُه التأمُّـلُ أن يُردَّـسَ إلى الأصل الذي ذكَّـره الجاحِـظُ من أنْـ سائلاً
سألَ عن قولِ قيسِ بنِ خارقة " عندي قـرى كلِّ نازل ورضـى كلِّ ساخِـط وخُـطبةُ من
لـدُنْ تطلعُ الشـمـسُ إلى أن تـغرُـبَ أمرُ فيها بالتـواصـلِ وأـنـهى فيها عن
التقاطـعِ " . فقال : أليسَ الأمرُ بالمـلـة هو النهيُ عن التقاطـعِ قال : فقال أبو يعقوب
: أما علمتَ أن الكنايةَ والتعريضَ لا يعملانِ في العقولِ عملَ الإـفـصاحِ والتكشيفوذكرتُ
هناك أن لهذا الذي ذكر من أنْـ للتصريحِ عملاً لا يكونُ مثلَ ذلك العملِ للكناية كان
لإعادةِ اللفظِ في قوله تعالى : (وبالحقِّ أنزلناه وبالحقِّ نـزـلـ) وقولـه : (قُلْ
هو اأحدُ األـهـمـدُ) عـمـلٌ لولاها لم يكن . وإذا كان هذا ثابتاً معلوماً فهو
حكمٌ مسألتنا . ومن البيِّنِ الجليِّ في هذا المعنى - وهو كبيتِ ابن الرومي سواءٌ لأنَّه
تشبيهٌ مثلهُ - بيتُ الحماسة - الهزج - :
(شَدَدْنَا شَدَدَـةَ اللَّـيْثِ ... غدا والليثُ غضبانُ) .
ومن الباب قول الذابغة - الرجز - :
(زَفْـسُ عَصامٍ سوـدـتْ عِصاماً ... وعلاـمـتُه الكـرَّـ والإـقـداما)